١

مصر

صعود العدالة الضريبية وهبوطها بعد ثورة يناير

إعداد:
نورهان شريف، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
عمر غنّام، منصة العدالة الاجتماعية

المقدمة

اتسمت السياسات الضريبية بعد الثورة بدرجة من التردد، وهو ما يعكس حالة الزخم السياسي في ٢٠١١ والتنازع الجاري بين مطالب الثورة بتطبيق سياسات عادلة ومقاومة مجتمع الأعمال لتلك السياسات.

وكان وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي، الذي تولى الحقيبة الوزارية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، قد عكف خلال سنوات وزارته على تطبيق حزمة من السياسات الضريبية شملت تخفيضاً في الرسوم الجمركية وتوحيد ضرائب الدخل عند مستوى ٢٠٪ وسن قانون للضرائب العقارية. ووضع في مخططاته تحويل نظام ضرائب المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة.

وبنى غالي فلسفته الضريبية على تخفيف الأعباء الضريبية عن رجال الأعمال بهدف تشجيعهم على الالتزام الضريبي، كما راهن على أن الالتزام الضريبي سيحفز استثماراتهم، ما سينعكس بشكل غير مباشر على القيمة الإجمالية للحصيلة الضريبية.

ولاقت فلسفة غالي الضريبية هجوماً قوياً من التيارات المعارضة لمبارك، والتي صارت لها الغلبة السياسية بعد خلع الرئيس الأسبق في فبراير ٢٠١١. وفي هذا البحث نعرض لتحولات السياسات الضريبية في السنوات التالية للثورة، ومدى اقترابها أو تعارضها مع أهداف العدالة الاجتماعية التي نادت بها ثورة يناير.

ويقسم البحث مراحل تطور السياسات الضريبية وفقاً للتشريعات المطبقة في كل عام مالي تلا ثورة يناير، ويحلل آثار تلك السياسات على الوضع المالي في البلاد للبيانات المتاحة عن الحسابات الختامية لتلك السنوات.

٢٠١١ – ٢٠١٢ شيء من العدالة الضريبية لتهدئة الثورة

سعت الدولة في ٢٠١١ إلى تهدئة الجموع الشعبية الغاضبة التي صرحت عن نفسها في ثورة يناير عن طريق تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية كان من أبرزها إنهاء سياسة ضرائب الدخل الموحدة التي تساوي في العبء الضريبي بين أصحاب الدخول المتواضعة وكبار رجال الأعمال.

وأعلنت في أول موازنة مالية بعد الثورة، عن عام ٢٠١١–٢٠١٢، عن تطبيق ضريبة دخل إضافية بنسبة ٥٪ على من تزيد دخولهم سنوياً عن ١٠ ملايين جنيه من الأفراد والشركات.[١]

كما اتجهت الدولة إلى إخضاع مضاربات البورصة للمرة الأولى إلى الضرائب عبر تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية، بنسبة ١٠٪، والتي شملت ضرائب على الأسهم وعلى توزيعات أرباح الشركات المقيدة.[٢]

وبسبب السمعة السيئة التي اكتسبها قانون غالي للضرائب العقارية، رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٩، حيث لاقى معارضة قوية حتى وقت حكم مبارك، اتجهت الدولة في ٢٠١١ إلى تجميد تطبيقه قبل أن يدخل لاحقا في سلسلة من التعديلات.[٣]

وإلى جانب سياسة رفع الأجور الحكومية المتدنية عبر إقرار حافز إثابة جديد في موازنة ٢٠١١–٢٠١٢، سعت الدولة إلى زيادة دخول المواطنين بشكل غير مباشر من خلال رفع العبء الضريبي عن قطاعات من محدودي الدخل عبر زيادة حد الإعفاء من ضرائب الدخل من ٩٠٠٠ جنيه إلى ١٢ ألف جنيه.[٤]

---

١ قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بشأن ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١ – ٢٠١٢ وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل.

٢ Egypt budget targets poor, introduces capital gains tax, reuters,june 2011 goo.gl/aoqmZ1

٣ محسن عبد الرازق، ارتباك فى «الضرائب العقارية» بعد تجميد رئيس الوزراء العمل بالقانون الجديد، المصري اليوم، مايو ٢٠١١ goo.gl/5O7Wxd

٤ أحمد السيد النجار: رفع حد الإعفاء الضريبي لـ١٢ ألف جنيه قرار قديم اتخذه سمير رضوان وليس إنجازاً للحكومة الحالية، البداية، فبراير ٢٠١٣ goo.gl/dCUIUh

ولم تكن جميع التعديلات الضريبية في صالح محدودي الدخل. فقد توسعت الحكومة أيضاً في هذا العام في تطبيق ضرائب المبيعات، حيث زادت ضرائب السجائر من ٤٠٪ إلى ٥٠٪. [٥]

وكان ذلك بهدف تدارك عجز الموازنة الذي استهدفت الحكومة في مشروع ٢٠١١-٢٠١٢ السيطرة عليه، بعد أن توسعت في الإنفاق على الأجور في هذا العام.

وفي سياق تلك التحولات، بدأت الحكومة الخطوات الأولى من التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض، وهو الإجراء الذي صاحبه كثير من الجدل حول إمكانية تدخل صندوق النقد في سياسات مصر الضريبية.

ولكن الاتفاق لم يتم حيث عارض المجلس العسكري الحاكم آنذاك هذه الخطوة [٦] . وينفي وزير المالية في هذا الوقت، سمير رضوان، أن يكون للقرض شروط تعارض السياسات الضريبية التي كانت الدولة تتبناها آنذاك، معتبراً أن الحكومة تبنت في ٢٠١١-٢٠١٢ سياسات « توسعية». [٧]

ولكن السياسات الضريبية ذات الطابع الاجتماعي التي جاءت في أول موازنة بعد الثورة، لاقت مقاومة داخلية واضحة. وكان أبرز الأمثلة على تلك المقاومة، اتجاه السلطة إلى تأجيل ضريبة البورصة خشية غضب رجال الأعمال. [٨]

ولم يُطبق حد الإعفاء الضريبي الجديد عند ١٢ ألف جنيه [٩] ، وترجح تقارير صحفية أن السلطة عارضت هذا الإجراء وقت إقرار النسخة النهائية من موازنة ٢٠١١ -٢٠١٢. [١٠]

ومع تولي كمال الجنزوري رئاسة وزراء الحكم الانتقالي الذي ظل مستمراً حتى انتخابات الرئاسة في ٢٠١٢، تقدمت الحكومة بطلب رسمي في مطلع هذا العام إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة ٣,٢ مليارات دولار، لكن البرلمان كان هو من عارض هذا الإجراء في تلك المرة، وبدا أول مجلس منتخب بعد الثورة بأغلبية من التيار الإسلامي على خلاف كبير مع الحكومة المعينة من الجيش في العديد من الملفات وليس فقط ملف الصندوق، الأمر الذي دعا البرلمان إلى المطالبة آنذاك بحل هذه الحكومة. [١١]

أهم مؤشرات ختامي ٢٠١١ -٢٠١٢

ساهمت الضرائب في إيرادات الدولة عن عام ٢٠١١ -٢٠١٢ بنحو ٦٨,٣٪، وهو ما يعكس تراجع إسهام الحصيلة الضريبية في الإيرادات عن العام السابق الذي بلغت فيه ٧٢,٤٪، وفقاً لبيانات الحساب الختامي عن العامين.
يأتي ذلك في الوقت الذي نما فيه العجز بين مجمل الاستخدامات والإيرادات ومتحصلات الإقراض ومبيعات الأصول في عام ٢٠١١-٢٠١٢ بنحو ٢٢٪ مقارنة بالعام السابق.

وقدر الحساب الختامي حصيلة الضرائب بحوالى ٢٠٧ مليارات جنيه مصري، بزيادة قدرها خمسة عشر ملياراً فقط عن حصيلة عام ٢٠١٠/٢٠١١ بنحو ٧,٨٪ فقط، وهي أقل من متوسط معدل التضخم للعام نفسه المقدر بـ٨,٦٪، أي أن حصيلة الضرائب الفعلية انخفضت بحوالى ٠,٨٪ على الأقل.

وتعكس المؤشرات السابقة تفاقم العجز المالي والاحتياج القوي إلى سياسة ضريبية ذات طابع تصاعدي تستقر لعدة سنوات حتى تؤتي ثمارها، وتساهم في زيادة إيرادات الدولة وتغطية نفقاتها المتنامية، لكن الإصلاحات الضريبية التي بدأت في ٢٠١١-٢٠١٢ وسط الزخم الثوري لم تدم طويلاً.

---

٥ قانون – رقم ٤٩ – لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١

٦ Egypt says will not need IMF, World Bank funds, reuters, june 2011 goo.gl/t2mQI4

٧ سمير رضوان فى حوار شامل عن اقتصاد مصر بعد الثورة، وائل جمال وميريت مجدي، الشروق، أبريل ٢٠١٢
goo.gl/cZ4Wnd

٨ نفس المصدر.

٩ أحمد السيد النجار: رفع حد الإعفاء الضريبي إلى ١٢ ألف جنيه قرار قديم اتخذه سمير رضوان وليس إنجازاً للحكومة الحالية، البداية، فبراير ٢٠١٣
goo.gl/dCUIUh

١٠ الغلاء يلتهم الأجور والحكومة تتراجع عن زيادة حد الإعفاء الضريبي
goo.gl/juYdAG

١١ مصر وصندوق النقد الدولي في سطور، نيفين كامل، الشروق، يوليو ٢٠١٦
http://bit.ly/2hlo0Ln

٢٠١٢ – ٢٠١٣ الديمقراطية الجديدة بين العدالة ونقيضها

لم يتوقف الجدل حول قرض الصندوق خلال عام ٢٠١٢، ونشطت التيارات المعارضة في المناخ الديمقراطي المفتوح بعد الثورة، محذرة من مخاطر التوافق مع مؤسسات دولية سيئة السمعة مثل صندوق النقد المعروفة بتاريخ طويل من السياسات المالية غير العادلة.

وفي أبريل ٢٠١٢ أصدر صندوق النقد بياناً يطالب فيه القوى السياسية في مصر بالتوافق على برنامج اقتصادي إصلاحي قبل الحصول على القرض. [١٢]

وبمجرد استلامه مهام الرئاسة، أصدر محمد مرسي القادم من التيار الإسلامي تعديلات واسعة على قانون الضرائب على الدخل، بحكم استحواذه على السلطة التشريعية بعد حل البرلمان.

وشملت التعديلات تقنين الشرائح التصاعدية التي سنّها المجلس العسكري في أثناء حكمه، وسعت تلك التعديلات أيضا لإحياء فكرة فرض الضرائب على نشاط البورصة . [١٣]

وجاءت التعديلات الخاصة بنشاط البورصة على خلفية نزاع ضريبي كبير قامت به مصلحة الضرائب تحت حكم مرسي مع رجل الأعمال ناصف ساويرس.

ويتعلق هذا النزاع ببيع أوراسكوم للإنشاءات والصناعة، التي يرأسها ساويرس، قطاع الإسمنت التابع لها لشركة لافارج عبر سوق المال عام ٢٠٠٧، وهو نوع من الصفقات التي يسميها مجتمع الأعمال صفقات الاستحواذ، ويُفترض أن تخضع للضرائب، لكن ساويرس نفذ الاستحواذ عن طريق بيع أسهم شركته المتداولة في سوق المال آنذاك للشركة الفرنسية كما لو كانت صفقة بيع أسهم عادية.

وسعت أوراسكوم إلى الدفاع عن موقفها القانوني، معتبرة أن تمرير الصفقة عبر البورصة يعفيها من العبء الضريبي، ودخل كل من الشركة ومصلحة الضرائب في سجال قانوني علني تداولته الصحف في هذا الوقت.

وفي هذا السياق، سعت تعديلات مرسي الضريبية إلى فرض ضريبة مقطوعة بقيمة ١٠٪ على الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم أو حصص الشركات، بما فيها عمليات الشراء أو المبادلة بأنواعها المختلفة، في صفقة استحواذ متى جاوزت تلك الصفقة نسبة ٣٣٪ من رأس مال الشركة أو حقوق التصويت فيها.

واعتبر القانون أن الاستحواذ من خلال عدة عمليات بمثابة صفقة واحدة إذا قام به المشتري ذاته أو أشخاص مرتبطون به خلال اثني عشر شهراً من تاريخ أول عملية شراء، وتحسب الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس الفرق بين سعر الاقتناء أو القيمة الاسمية في حالة التأسيس وبين سعر الاستحواذ، وذلك من دون التمتع بأي إعفاء مقرر بهذا القانون أو أي قانون آخر. [١٤]

كما فرضت التعديلات ذات الضريبة على الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون أو الأشخاص الاعتباريون من كل طرح للأوراق المالية للمرة الأولى في السوق الثانوي. [١٥]

وقننت تعديلات مرسي محاولات الحكومة السابقة زيادة حد الإعفاء الشخصي من الضرائب على الدخل سنوياً لمن تقل دخولهم عن ١٢ ألف جنيه سنوياً بدلاً من ٩ آلاف جنيه [١٦] ، لكن هذا الإعفاء لم يطبق عملياً إلا بعد إطاحته من الحكم في يوليو من عام ٢٠١٣. [١٧]

---

١٢ النقد الدولي يطالب القوى السياسية بالاتفاق على ميزانية ٢٠١٢ –٢٠١٣ قبل الحصول على القرض، المصري اليوم، أبريل ٢٠١٢
http://bit.ly/2i9MIyy

١٣ قانون رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقرير بعض التيسيرات الضريبية والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من حالات التهرب الضريبي.

١٤ المصدر السابق.

١٥ المصدر السابق.

١٦ المصدر السابق.

١٧ الضرائب تبدأ تطبيق الإعفاءات الإضافية على ضريبة الدخل من مرتبات أكتوبر الجاري، عبد العزيز المصري، الوطن، أكتوبر ٢٠١٣
http://bit.ly/2ia0Rvy

وتعرضت تشريعات مرسي لتعاملات البورصة مرة ثانية في تعديل ضريبة الدمغة، والتي نصت على فرض ضريبة دمغة نسبية مقدارها واحد في الألف يتحملها المشتري، وواحد في الألف يتحملها البائع، على جميع عمليات شراء أو بيع الأوراق المالية مصرية كانت أو أجنبية[١٨]، وجرى إلغاء المادة الخاصة بفرض تلك الضريبة في تعديل تشريعي جديد عام ٢٠١٤ بعد عزل مرسي عن الحكم. [١٩]

وبينما كانت التعديلات السابقة تسير في مسار العدالة الاجتماعية، كانت الحكومة تعد نفسها أيضاً للتوسع في ضرائب المبيعات، وهو نوع من العبء الضريبي المعروف بأنه معادٍ للعدالة، لأنه يفرض الضريبة بشكل أعمى على الاستهلاك من دون أن يراعي مستوى دخل المستهلك والضريبة التي يستحقها.

وأعلن وزير المالية تحت حكم مرسي، ممتاز السعيد، عن دراسة الحكومة تطبيق ضريبة القيمة المضافة، لتحل محل ضريبة المبيعات، وهو الإجراء الذي سيفرض لاحقاً للتوسع في ضرائب الاستهلاك.

ولكن ما حاول مرسي تطبيقه فعلياً كان التوسع في فرض ضرائب المبيعات على حزمة واسعة من السلع، وهي الضريبة التي تراجعت السلطة عن تطبيقها بعد ساعات من الإعلان عنها. [٢٠]

وترجح تحليلات صحفية أن ضريبة المبيعات الجديدة كانت جزءاً من تفاهمات بين الدولة وصندوق النقد الدولي لتمرير اتفاق القرض الذي كانت المفاوضات لا تزال جارية آنذاك، ولكن التفاوض أثناء حكم مرسي كان على أساس مبلغ قرض أكبر بقيمة ٤,٨ مليارات دولار . [٢١]

القانون الرابع في حزمة قوانين مرسي الضريبية تعلق بالضرائب العقارية التي أثارت جدلاً واسعاً منذ أن طرحها وزير المالية الأسبق غالي، وربما من أبرز ما يتميز به قانون مرسي، هو أنه رفع حد الإعفاء الضريبي للعقارات المستخدمة في السكن من ٥٠٠ ألف جنيه، كقيمة سوقية للوحدة، إلى مليوني جنيه، وهو ما ساهم في تقليل حجم المعارضة للقانون. [٢٢]

أهم مؤشرات ختامي ٢٠١٢-٢٠١٣

زادت مساهمة الضرائب في مجمل الإيرادات العام في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ عن العام السابق لتصل إلى ٧١,٦٪، ولكنها تظل أقل من النسبة التي كانت عليها قبل الثورة.

ولكن هذه الزيادة في المساهمة الضريبية تأتي في الوقت الذي ارتفع فيه العجز بين الاستخدامات والإيرادات ومتحصلات الإقراض وبيع الأصول بنحو ٥٣٪ عن العام الماضي ليصل إلى حوالى ٣١١ مليار جنيه.

وبلغت حصيلة الضرائب في ذلك العام حوالى ٢٥١ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها أربعة وأربعين ملياراً عن حصيلة عام ٢٠١١ – ٢٠١٢ بنسبة ٢١,٣٪، وبمقارنتها بمتوسط معدلات التضخم للعام نفسه، نجد أن الحصيلة الحقيقية للضرائب زادت بنسبة ١٤,٤٪.

١٨ قانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١٢.

١٩ رقم ٥٣ – لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠.

٢٠ تم فرض الضريبة بالقانون ١٠٢ – لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وجرى إلغاؤه لاحقاً وفقاً للمادة ١ من القانون ٥٨ لسنة ٢٠١٤

٢١ مرسي يقر زيادة الضرائب على الكهرباء والغاز والسجائر والمياه الغازية، أمير حيدر، محمد السعدنى، لبنى صلاح الدين، عبد العزيز السعدني، المصري اليوم، ديسمبر ٢٠١٢
http://bit.ly/2i9XLI7

٢٢ قانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨.

٢٠١٣-٢٠١٤ ضريبة على الأثرياء ودستور منحاز للعدالة

بعد أحداث ٣٠ يونية ٢٠١٣، أعلن الصندوق أنه سيتم تأجيل أي محادثات بخصوص القرض حتى تسترد مصر استقرارها السياسي. ولم يكن قرض الصندوق ملحاً آنذاك في ظل تدفق المساعدات السخية من الخليج على مصر بعد أن عزل الجيش محمد مرسي عن الحكم.

وتبنى الدستور الصادر عام ٢٠١٤ مبدأ تصاعدية الضريبة، حيث جاء نص المادة ٣٨ منه كالأتي: «.. تكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعدية متعددة الشرائح وفقاً لقدراتهم التكليفية». وهو ما أوحى بأن السلطة الجديدة بعد سقوط نظام محمد مرسي منحازة لسياسات ضريبية عادلة.

وقبل اختيار رئيس جديد سعى الرئيس المؤقت لتطبيق ضريبة دخل جديدة عرفت باسم ضريبة الأثرياء، والتي فرضت ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بنسبة ٥٪ على من تتجاوز دخولهم مليون جنيه، سواء كان الممول من الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين (المقصود بها كيانات مثل الشركات). [٢٣]

إلا أن السلطة الانتقالية استعانت أيضاً بالتوسع في ضرائب المبيعات لسد عجز الموازنة، حيث استغلت حقها القانوني في تحديد أسعار السجائر، وبزيادتها عبر قرارات وزارية تزيد نسبة الضريبة المُحصلة . [٢٤]

٢٠١٤-٢٠١٥ السيسي على طريق مرسي

فور توليه منصب الرئاسة، كانت تعديلات الضرائب على الدخل من أول التشريعات التي أصدرها بصفته مستحوذاً على السلطة التشريعية، حيث كان البرلمان لا يزال معطلاً.

ومن أبرز التعديلات الضريبية الجديدة التي أقرها السيسي، كان إخضاع إيرادات المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية في الخارج، إذا كانت مصر مركزاً لهذا النشاط المهني. [٢٥]

كما أقرت تعديلات السيسي الضريبية بخضوع توزيعات أرباح الشركات على المساهمين والأرباح الرأسمالية المحققة من التصرف في الأوراق المالية والأرباح الناتجة عن الاستثمار في الأوراق المالية في الخارج للضريبة، وهو ما مثل محاولة جديدة لإخضاع قطاع البورصة للضرائب . [٢٦]

وفي أبريل ٢٠١٥ أعلنت وزارة المالية عن اللائحة التنفيذية للقانون الذي أصدره السيسي بتعديلات ضريبة الدخل، ونقلت وكالة رويترز عن وزير المالية آنذاك قوله إن فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ على تعاملات الأسهم وتوزيعات أرباح الشركات يعد «أخف شكل من أشكال الضرائب». [٢٧]

ولكن هذا الشكل المخفف من الضرائب على البورصة قابله هبوط عنيف في تداولاتها، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء إلى تجميد الشق الخاص بفرض الضريبة على مضاربات الأسهم لمدة عامين بعد نحو شهر من إصدارها، ثم تمديد التجميد لمدة ثلاث سنوات في نوفمبر ٢٠١٦.

أهم المؤشرات ختامي ٢٠١٣ – ٢٠١٤:

عادت مساهمة الضرائب في الإيرادات في ٢٠١٣- ٢٠١٤ للتراجع إلى نحو ٥٦,٩٪ بالرغم من أن الحصيلة زادت إلى حوالى ٢٦٠ ملياراً، مقابل ٢٥١ مليار جنيه.
ولكن انخفاض المساهمة الضريبية في الإيرادات قد يعكس الارتفاع الكبير في تدفقات المنح التي زادت من نحو ٥٢٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٢- ٢٠١٣ إلى حوالى ٩٥٨ مليار جنيه في ٢٠١٣ – ٢٠١٤، وهو نتيجة الدعم الخليجي القوي لمصر بعد إطاحة محمد مرسي، وهو دعم غير مرتبط باشتراط تعديل السياسات الضريبية كما كان متوقعاً من قرض صندوق النقد.

---

٢٣ قانون – رقم ٤٤ – لسنة ٢٠١٤ بشأن فرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل.

٢٤ أصدرت وزارة المالية قراري ٣٠ لسنة ٢٠١٤ ورقم ٢٦٥ لسنة ٢٠١٤ وشملا زيادات في أسعار السجائر التي تتخذ أساساً لاحتساب سعر ضريبة المبيعات.

٢٥ رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠.

٢٦ نفس المصدر.

٢٧ وزير المالية المصري: إقرار لائحة قانون ضريبة أرباح البورصة، رويترز، أبريل، ٢٠١٥
http://bit.ly/2i5jDIu

وإذا قورنت الزيادة في الإيرادات الضريبية في ٢٠١٣ – ٢٠١٤ التي بلغت نحو ٣,٦٪ بمتوسط معدلات التضخم في العام نفسه المقدرة بحوالى ١٠٪، سنجد أن حصيلة الضرائب الحقيقية انخفضت بأكثر من ٦,٤٪.

فيما عاد العجز بين الاستخدامات والإيرادات ومتحصلات الإقراض وبيع الأصول لينمو بمعدلات أقل بنسبة ١٦,٨٪ عند مستوى ٣٦٣,٣ مليار جنيه، وهو ما يعكس أيضاً الإيرادات الاستثنائية للخليج التي أجلت خطوة تعديل السياسات الضريبية.

لكن تلك المرحلة لم تستمر كثيراً، حيث بدأت المساعدات الخليجية تتراجع تدريجياً، ما دفع الدولة لتغيير سياسات الضرائب على نحو مرضي لمجتمع الأعمال، أملاً في اجتذاب استثماراتهم.

سياسات الثورة تنهزم أمام رجال الأعمال

في ثاني أيام العام المالي الجديد، كان السيسي يلغي قرارات مرسي بالتوسع في تطبيق ضرائب المبيعات، وفي القانون ذاته، رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٤ سن توسعات جديدة في تلك الضريبة التي تلقي بثقلها على المواطن. وأشارت موازنة ٢٠١٤ – ٢٠١٥ إلى اتجاه الدولة للتوسع بشكل أكبر في تطبيق ضريبة المبيعات عبر التحول إلى ضريبة القيمة المضافة.

وفي أغسطس ٢٠١٤ أصدر السيسي تعديلات جديدة على الضريبة العقارية [٢٨]، شملت إعفاءات من الضريبة على منشآت تابعة للقوات المسلحة ذات طابع اقتصادي، وهو ما أثار جدلاً حول طبيعة الامتيازات الاقتصادية التي تحظى بها أنشطة الجيش .[٢٩]

كما اتسم تطبيق الضريبة العقارية بالقصور، حيث تشير تحليلات إلى أن إيرادات هذه الضريبة في أول عامين ماليين من تطبيقها لم تتعدَّ نسبة ١٣٪ من الحصيلة المتوقعة.[٣٠]

وفي نهاية عام ٢٠١٤، كانت الحكومة تروّج لعقد مؤتمر اقتصادي عالمي لجذب الاستثمارات الأجنبية، في وقت كانت أزمة في النقد الأجنبي قد بدأت تلوح في الأفق، وتم تنظيم هذا المؤتمر في مارس ٢٠١٥. وبعد المؤتمر أعلنت الحكومة عن تعديلات ضريبية مثلت انتكاسة جديدة في مسار العدالة الضريبية.

حيث ألغت التعديلات التشريعية التي أقرها السيسي في أغسطس ٢٠١٥ الضريبة المؤقتة التي فرضها سلفه على الأثرياء، بحيث تصبح الضريبة موحدة عند نسبة ٢٢,٥٪ لكل من تتجاوز دخولهم السنوية مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه.[٣١]

واكتمل مسلسل الانتكاسات بصدور قانون ضريبة القيمة المضافة من أول برلمان منتخب بعد ٣٠ يونية ٢٠١٣، في سبتمبر ٢٠١٦، والذي رفع من النسبة العامة للضريبة من ١٠٪ إلى ١٣٪ على أن تزيد إلى ١٤٪ في ٢٠١٧ – ٢٠١٨.

ولم يكن فرض ضريبة القيمة المضافة بمعزل عن ضغوط مؤسسات التمويل الدولية. فقد صدر القانون بعد نحو شهر من موافقة صندوق النقد الدولي على منح مصر قرضاً بقيمة ١٢ مليار دولار، واستند الاتفاق مع الصندوق على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أعدته الحكومة. وكان التوسع في ضرائب الاستهلاك ركيزة أساسية في هذا البرنامج.[٣٢]

---

٢٨ قانون رقم ١١٧ لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨.

٢٩ هذه هي القطاعات الاقتصادية التي دخلها الجيش في ١٢ شهراً، محمد حمامة، مدى مصر، سبتمبر ٢٠١٦
http://bit.ly/2hVZlxX

٣٠ الضريبة العقارية قانون مع وقف التنفيذ، منى ضياء، اليوم السابع، ديسمبر ٢٠١٥
http://bit.ly/2ibv0L7

٣١ قانون – رقم ٩٦ – لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، والقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل.

٣٢ بيان: صندوق النقد الدولي يوافق على منح مصر قرضاً بقيمة ١٢ مليار دولار، أصوات مصرية، نوفمبر ٢٠١١
http://bit.ly/2gZledV

خاتمة

يتضح من العرض السابق، أن منحنى العدالة الاجتماعية في السياسات الضريبية اتسم بالتذبذب منذ قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، وينعكس ذلك في كل المقترحات الضريبية التي قدمتها وتراجعت عنها هذه الحكومات التالية للثورة، سواء تحت قيادة المجلس العسكري، الإخوان، عدلي منصور أو السيسي، بدفع من ضغوط شعبية أو ضغوط مجتمع الأعمال أو مؤسسات التمويل الدولية.

ونتيجة لهذا التخبط من جهة، والتآمر على مصالح الجماهير لصالح قلة رأسمالية من جهة أخرى، فشلت الحكومة في صنع تغيير جذري في النظام الضريبي، الأمر الذي جعل الحكومة تعاني عجزاً مستداماً في الموارد المالية، بينما استمرت زيادة الإنفاق مطردة بلا عوائق، حيث تضاعف الإنفاق الحكومي بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، وأغلب هذا الإنفاق يمول من الاقتراض بأشكاله المختلفة، مسبباً تفاقم مشكلة التضخم وتضاعف الديون التي يتحملها الشعب.

ومن هنا نرى أنه إذا لم تطرح الحكومة رؤية اقتصادية متكاملة تتناول تخفيض معدلات التضخم والديون، متضمنة هيكلاً ضريبياً واضحاً بإستراتيجية مفصلة لتوسيع المجتمع الضريبي، واستمرت في الإنفاق بالعجز، فإنها تهدد بدفع البلاد فوق حافة الهاوية إلى الإفلاس السيادي (Sovereign Default) راهنة مستقبل الأجيال الجديدة بفشل الماضي.